الغاز والمونديال يعززان نفوذ قطر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

مع بدء هبوط الطائرات في العاصمة القطرية الدوحة، يمكن للمسافرين أن ينظروا لأسفل ليشاهدوا الاستاد الجديد الذي يتسع لـ 80 ألف متفرج ويرتفع وسط الصحراء وسيستضيف نهائي كأس العالم في ديسمبر/كانون الأول 2022، كما قد يلاحظ الوافدون أيضاً صورة أخرى مذهلة وهي لناقلات مصطفة في الخليج العربي، لتحميل الغاز الطبيعي المسال.

قد يكون هناك القليل من القواسم المشتركة بين كرة القدم والوقود الذي لا غنى عنه بشكل متزايد، إلا أنهما يجتمعان لمنح قطر تأثيراً كبيراً على الساحة العالمية، فبينما تمثل استضافة المونديال، ضربة موفقة لقطر، فإن بحث أوروبا عن استبدال الغاز الطبيعي الروسي، سيمنح الدولة الخليجية نفوذاً حقيقياً، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وذكر التقرير أنه في الوقت الذي تُظهر بطولة كأس العالم قدرة قطر على اكتساب مكانة دولية، فإن مكانتها باعتبارها دولة موردة للغاز، المطلوب للغاية، تعد بتحويل شبه الجزيرة الصغيرة إلى مكانة لاعب أكبر كانت تطمح دائماً لنيلها.

عزز ارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب في أوكرانيا وضع الدول المنتجة للنفط في الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والكويت. لكن المكافآت المالية والجيوسياسية المعروضة على قطر تجعلها الفائز الأول، بعد أن أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا أوروبا على البدء في التخلص من واردات الطاقة الروسية.

فقد توجه العديد من كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى الدوحة في الأسابيع الأخيرة، وكلهم يحملون رسالة واضحة: نحن بحاجة إلى غازكم بأسرع ما يمكن، إذ طلبت ألمانيا من الشركات أن تبدأ في التفاوض لإبرام صفقات التوريد.

وأصبحت الحاجة الملحة أكثر حدة الأسبوع الماضي، بعد أن أوقفت روسيا الإمدادات عن بولندا وبلغاريا. ومن المتوقع بالفعل أن تصل صادرات الطاقة القطرية إلى 100 مليار دولار هذا العام لأول مرة منذ 2014 بناء على الاتجاهات من الربع الأول، وفقاً لحسابات بلومبيرغ.

سيسمح لها ذلك بإنفاق ثروات أكبر في أسواق الأسهم العالمية والسعي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بشكل أساسي من خلال صندوقها للثروة السيادي البالغ حجمه 450 مليار دولار.

في غضون ذلك، تتوقع الحكومة القطرية جني منافع اقتصادية بقيمة 20 مليار دولار من تنظيم كأس العالم. وقد جعل ذلك عام 2022 أكثر من مجرد العام الذي ستترك فيه قطر بصماتها على الساحة الرياضية، مما يثري ما هي بالفعل واحدة من أغنى البلدان ويعزز نفوذها.

وتثير أوروبا صخباً بشأن الغاز الطبيعي المسال بعد أن بدأت قطر تنفيذ مشروع بتكلفة 30 مليار دولار لتعزيز صادراتها بنسبة 60% بحلول عام 2027. ويعني الطلب الإضافي مزيداً من المنافسة بين المشترين على عقود التوريد طويلة الأجل، وعلى الأرجح، في ظل شروط أفضل لدولة قطر. قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، شكك بعض المحللين في وجود ما يكفي من الأنشطة لتبرير خطة التوسع بالنسبة لصادرات قطر من الغاز. تقول كارين يونغ، إحدى كبار الباحثين في معهد الشرق الأوسط في واشنطن: «إنها فرصة رائعة.. قطر ستكون واحدة من أهم مصدري الغاز، السوق التي ستكون قوية جداً على الأرجح لسنوات قادمة».

(Getty)

الصين: قفزة في النقد الأجنبي

قفز تداول النقد الأجنبي في الصين على أساس شهري في مارس/ آذار الماضي، مسجلا حوالي 3,5 تريليونات دولار (22,2 تريليون يوان)، مقارنة بنحو 2,52 تريليون دولار في فبراير/ شباط، وفق الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي. وأشارت الهيئة إلى أن حجم التداول خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بلغ 57,67 تريليون يوان (حوالي 9 تريلونات تريلونات دولار).

ولا يزال الاقتصاد الصيني يسجل نمواً لافتاً رغم القيود المفروضة لكبح موجة جديدة من انتشار فيروس كورونا. وبحسب ما نقلت وكالة شينخوا، أمس السبت، عن المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية، فإنّ غالبية الشركات الأجنبية ترى الصين واحدةً من أسواقها الاستراتيجية الرئيسية، على

أخبار

مؤسسة النفط الليبية تحذر من كارثة

حذرت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا من كارثة بيئية وشيكة في ميناء الزويتينة النفطي، داعية إلى السماح لها باستئناف العمل في الميناء على الفور من أجل تخفيف المخزون والحصول على سعات تخزينية. وقالت المؤسسة في

بيان أمس السبت: «فقدنا الكثير من السعات التخزينية، وبالتالي لن نستطيع أن نقوم بتخزين كل الكمية.. إننا مهددون بفقدان كمية الخام والخط الناقل له، أو تسرب النفط الخام من الخزانات الموجودة بالميناء، وبالتالي حدوث كارثة بيئية». وشددت على أن عدم تشغيل الميناء يعرّض خط النفط الموصل إلى الميناء للتجميد، وقد تصل الخسائر إلى فقدان تشغيله بالكامل. وكانت المؤسسة قد أعلنت حالة القوة القاهرة في ميناء الزويتينة النفطي في الأسبوع الماضي، وحذرت من أن «موجة مؤلمة من الإغلاقات» بسبب أزمة سياسية بدأت تعصف بمنشآتها.

ديون عراقية لإيران

قال يحيى آل إسحاق، رئيس غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة، إن العراق سيبدأ خلال الأيام المقبلة سداد الديون المستحقة إلى وزارتي الطاقة والنفط الإيرانيتين. وأوضح آل إسحاق، في تصريح لوكالة الجمهورية الإسلامة للأنباء «إرنا» أمس، أن سداد هذه المستحقات يأتي بناء على الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بين البلدين، مشيرا إلى أن القطاع العام في مجال الطاقة يطالب العراق بمبالغ مالية بقيمة مليار دولار، بينما يطالب القطاع الخاص الإيراني بسداد 9 مليارات دولار، ولا توجد مشكلة في نظام الدفع ويجرى استلامها بطرق مختلفة. وتابع أنّه جرى التوصل إلى اتفاقات بشأن استمرار العراق في استيراد الطاقة الإيرانية خلال زيارة وزير الكهرباء العراقي عادل كريم إلى إيران، الأسبوع الماضي، للتباحث حول سبل استئناف عملية ضخ الغاز الإيراني وسداد الديون العراقية المستحقة إلى وزارتي الطاقة والنفط الإيرانيتين.

اتساع عجز الطاقة في تونس

أعلنت وزارة الطاقة التونسية، أمس، أن عجز الطاقة في البلاد اتسع في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 87% إلى 1,93 مليار دينار (633 مليون دولار)، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبسبب انخفاض إنتاج النفط والغاز بنسبة 9%، اتسع عجز الطاقة إلى 1,2 مليون طن من المكافئ النفطي، من مليون طن من المكافئ النفطي قبل عام. تواجه تونس صعوبات مالية حادة. وتراجع الدينار إلى مستويات قياسية مقابل الدولار، مدفوعا بتفاقم العجز التجاري والتضخم وتأثيرات الأزمة الأوكرانية التي فاقمت مصاعب المالية العامة لتونس.

صدمة أسعار الغذاء والطاقة قد تدوم لسنوات

نيويورك ـ **العربي الجديد**

حذر البنك الدولي من أن تداعيات أسعار الغذاء والطاقة المرتفعة عالمياً قد تدوم لسنوات، مشيرا إلى أن الحرب في أوكرانيا أحدثت صدمة كبيرة لأسواق السلع الأولية، حيث أدت إلى تغيير أنماط التجارة والإنتاج والاستهلاك بطرق يمكن أن تُبقي الأسعار عند مستويات مرتفعة تاريخياً حتى نهاية عام 2024. وقال البنك في نشرة «آفاق أسواق السلع الأولية»، التي أصدرها أخيراً، إن الزيادة التي شهدتها أسعار الطاقة هي الأكبر من نوعها منذ أزمة النفط في عام 1973. كما تُعد الزيادات الأخيرة في أسعار السلع الغذائية هي الأكبر منذ عام 2008، حيث تمثل روسيا وأوكرانيا أكبر المنتجين للسلع الغذائية، وكذلك الأسمدة التي تعتمد على الغاز الطبيعي باعتباره أحد مستلزمات إنتاج الأسمدة.

وأكد إندرميت جيل، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات، أن صدمة الأسعار هي بسبب زيادة القيود المفروضة على تجارة السلع الغذائية والوقود والأسمدة.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الطاقة أكثر من 50% في 2022، قبل أن تتراجع قليلاً في عامي 2023 و2024، وأن ترتفع أسعار السلع الأولية غير المتصلة بالطاقة، بما في ذلك السلع الزراعية والمعادن، بنسبة 20% تقريباً في عام 2022، لكنها ستتراجع أيضاً في السنوات التالية، ومع ذلك، من المتوقع أن تظل أسعار السلع الأولية أعلى بكثير من متوسطها خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة، وفق البنك الدولي.

وفي حالة طول أمد الحرب الدائرة، أو فرض عقوبات إضافية على روسيا، فمن الممكن أن تواصل الأسعار ارتفاعها وأن تكون أكثر تقلباً مما هو متوقع في الوقت الحالي.

ونتيجة لاضطرابات حركة التجارة والإنتاج المرتبطة بالحرب، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 100 دولار للبرميل في عام 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2013، وزيادة بأكثر من 40% مقارنة بعام 2021.

ومن المتوقع أن تتراجع الأسعار إلى 92 دولاراً في عام 2023، وهو ما يزيد كثيراً عن المتوسط البالغ 60 دولاراً للبرميل خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ويُتوقع أن تبلغ أسعار الغاز الطبيعي (الأوروبية) ضعفي ما كانت عليه في عام 2022، في حين يُتوقع أن تكون أسعار الفحم أعلى بنسبة 80%، مع وصول أسعارهما إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق.

مال وناس

عمال البلدان العربية بين عيدين

صندوق النقد والصراع يحكمان

يحلّ عيد العمال، فيما أصحاب الياقات الزرقاء بالدول العربية يعانون صعوبات غير مسبوقة، بفعل الصراعات والتقشف الإجباري، لا سيما في بلدان خضعت لصندوق النقد

عبد الحافظ الصاوي

لم يعد نداء كارل ماركس «يا عمال العالم اتحدوا» يجدي في هذه الأيام، وبخاصة في دولنا العربية، فما بين بيئة عمل دمرت في دول الحروب (سورية، واليمن، وليبيا، والعراق، والصومال) وبين أوضاع اقتصادية صعبة في الدول العربية الأقل نمواً، وما بين تحديات السياسات التقشفية في الدول العربية، التي تصنف على أنها دول متوسطة الدخل، التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي، كما هو الحال في مصر وتونس. وفي هذا العام، 2022، يحلّ عيد العمال في الأول من مايو/أيار، بالتزامن مع عيد الفطر، بينما ثمة مخاطر عدة تتهدد العمال في كل مكان، من مغبة الفصل أو الاستغناء عنهم في أماكن عملهم، أو حصولهم على رواتب دون الحدّ الأدنى المطلوب لمتطلبات المعيشة، لتزداد معاناتهم في الوقت الذي تشهد معظم البلدان العربية صعوبات اقتصادية ومعيشية حادة، في دول الخليج، لاحت في الأفق، بوادر تحسن مالي، قد تكون بداية طفرة جديدة بعوائد النفط، كانت ملامحها ظاهرة من خلال ما تم الإعلان عنه في كل من قطر والسعودية، ففي قطر تقرر رفع قيمة رواتب المتقاعدين بحيث لا يقل الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين عن 4,1 الاف دولار شهرياً. وفي السعودية قدم الملك سلمان مساعدات لمستفيدي الضمان الاجتماعي في شهر رمضان قدرت بنحو 586 مليون دولار، وهو أمر معتاد كل عام من قبل الملك السعودي، ولكن هذا العام ارتفع المبلغ بشكل كبير ليتم عن القدرة المالية، التي أتاحتها فرصة ارتفاع أسعار النفط بالسوق الدولية. لكن على الجانب الآخر، هناك عمال في تونس يتهددهم الوصول لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، بشأن سعي الحكومة للحصول على قرض بنحو 4 مليارات دولار، ومن ضمن حزمة الإجراءات التي ستلتزم بها الحكومة التونسية، إذا ما نجحت في الوصول لاتفاق مع إدارة الصندوق، تقليص فاتورة الأجور في الحكومة ومؤسسات القطاع العام، ونفس الشيء في مصر، التي تمر بأزمة تمويلية غير مسبوقة، وفي مصر كانت تجري احتفالات سنوياً في عيد العمال، وخلال هذا الاحتفال، كانت هناك جملة شهيرة، يرددها أحد العمال الحاضرين، وبخاصة في عهد الرئيس الراحل حسني مبارك «المنحة يا ريس»، ويتم على إثرها، صرف منحة للعمال الدخل، التي تلجأ إلى صندوق النقد الدولي، كما هو الحال في مصر وتونس. وفي هذا العام، 2022، يحلّ عيد العمال في الأول من مايو/أيار، بالتزامن مع عيد الفطر، بينما ثمة مخاطر عدة تتهدد العمال في كل مكان، من مغبة الفصل أو الاستغناء عنهم في أماكن عملهم، أو حصولهم على رواتب دون الحدّ الأدنى المطلوب لمتطلبات المعيشة، لتزداد معاناتهم في الوقت الذي تشهد معظم البلدان العربية صعوبات اقتصادية ومعيشية حادة، في دول الخليج، لاحت في الأفق، بوادر تحسن مالي، قد تكون بداية طفرة جديدة بعوائد النفط، كانت ملامحها ظاهرة من خلال ما تم

> مصر حصلت على قروض من صندوق النقد تتجاوز 20 مليار دولار

التفاوت في ما يتعلق بقضية الأجور، بين دول الخليج، وبعض الدول العربية متوسطة الدخل، فإن الحديث عن قضية الأجور للعمال في دول النزاع أو الدول العربية الأقل نمواً، غير وارد، فلا مؤسسات تراعي حقوق العمال، ولا أوضاع اقتصادية تسمح بذلك، فالجميع في تلك الدول مشغول فقط بقوت يومه.

تجتمع على العمال العرب عدة التزامات مالية، منها ما يتعلق بمصاريف دراسة أبنائهم، وبخاصة أن جزءاً كبيراً منهم يؤدي امتحانات آخر العام، أو يستعد لها، ولا يسلم الأمر من مصاريف إضافية للدروس الخصوصية لمراجعات ما قبل الامتحانات، وكذلك التزامات الأسر في شهر رمضان الذي شارف على الانتهاء، وما يتطلبه الوضع من التزامات اجتماعية تجاه الأسرة والعائلة، ثم متطلبات عيد الفطر، وما اعتادت عليه الأسر العربية، من ضرورة توفير بعض الأطعمة والملابس الجديدة. لكنّ الأوضاع الاقتصادية متفاقمة في الكثير من البلدان، ففي لبنان، الذي يعاني انهياراً اقتصادياً، وارتفاعاً لمعدلات الفقر، يواجه العمال صعوبات غير مسبوقة، فالجميع يكتوي بارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية، وهو حال مصر والسودان وتونس. ورغم توجه الحكومات التي خضعت لاشتراطات صندوق النقد نحو تقليص الأجور وأعداد العاملين في الجهات الحكومية والقطاع العام، فإن البيانات الرسمية تظهر تصاعدا في معدلات البطالة. فالتقرير العربي الموحد لعام 2021، يظهر أنّ نسبة البطالة في المنطقة العربية، هي من أعلى النسب بين أقاليم العالم المختلفة، حيث تبلغ في المتوسط 10%، في حين أنّ المتوسط العالمي في حدود 5%. وتصل هذه النسبة إلى 26% بين الشباب، وتعتبر المنطقة العربية الآن من أعلى المناطق المصدرة للهجرة غير الشرعية، التي يراها الشباب العرب مخرجاً مهماً من واقعهم الأليم. ويزداد المشهد في العديد من الدول العربية قتامة مع تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا والديون الحكومية المتفاقمة وتردي الأحوال المعيشية لمعظم السكان. وفي إبريل/ نيسان الماضي، توقع صندوق النقد الدولي، أن تفقد دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خاصة الدول المستوردة للنفط، زخم التعافي خلال العام الجاري، مع استمرار المعاناة من ارتفاع معدلات التضخم، والديون، مؤكداً أن مصر من بين الدول الأشد تضرراً على الإطلاق من الحرب في أوكرانيا. ويُجري فريق صندوق النقد الدولي مشاورات مع السلطات المصرية لتنفيذ برنامج اقتصادي قبل تقديم قرض جديد للحكومة، بينما يرى محللون أن تداعيات هذا البرنامج ستكون أشد وطأة على المصريين من سابقه الذي جرى التوصل إليه عام 2016.

عمال إحدى الشركات يعتصمون بعد إغلاق الشركة وتسريحهم من دون تعويضات (فرانس برس)

قياديون عماليون مصريون لم يحالفهم «العفو»... خلف الأسوار

يقبع قياديون عماليون في مصر خلف الأسوار، من دون أن يحالفهم «العفو» الرئاسي قبل أيام والذي شمل شخصيات سجنت في القضايا نفسها

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يأتي الاحتفال العالمي بعيد العمال في الأول من مايو/أيار كلّ عام، بينما بقضية العشرات من القياديين العماليين والنشطاء السياسيين المهتمين بالشأن العمالي، في السجون المصرية، منذ عدة أعوام. فبالرغم من حملات الإفراج عن عدد من النشطاء والسياسيين والصحافيين في السجون المصرية، على خلفية توازنات ومصالحات يبرمها النظام، مع عدد من رموز التيارات السياسية، لكن هذه التوازنات خلت قوائمها من قياديين عماليين ونشطاء لطالما رفعوا راية النضال في المصانع والنقابات المستقلة. فبينما أطلقت السلطات المصرية، سراح الصحافي المصري، حسام مؤنس، بموجب عفو رئاسي، بعد حفل إفطار الأسرة المصرية، الذي التقى فيه الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، بعدد من الرموز السياسية في مصر من بينهم حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي، لكنّ قرار الإفراج لم يشمل على سبيل المثال الصحافي هشام فؤاد، الذي حكم عليه في قضية حسام مؤنس ذاتها.

ويعد حسام مؤنس، أحد قياديي التيار الشعبي، الذي التقى مؤسسه مع عبد الفتاح السيسي على مأدبة الإفطار. بينما هشام فؤاد محسوب على التيار الاشتراكي، وعضو حركة الاشتراكيين الثوريين المصرية، ومختص في الشأن العمالي، وله كتابات دورية مهمة في بوابة الاشتراكي التابعة لحركة الاشتراكيين الثوريين، من أوائل الحركات السياسية في مصر التي اعترفت بأن أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 كانت انقلابًا عسكريًا على سلطة حرة منتخبة. كانت محكمة جنح أمن الدولة طوارئ مصر القديمة، قد قررت في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، حبس المحامي زياد العليمي 5 سنوات، و4 سنوات لكل من الصحافيين هشام فؤاد وحسام مؤنس، وفرض غرامة على الجميع قيمتها 500 جنيه، في القضية المعروفة إعلامياً بـ«خلية الأمل»، وهم محبوسون فيها احتياطيا منذ يونيو/ حزيران 2019، قبل الإفراج عن حسام مؤنس في عفو رئاسي نُشر في الجريدة الرسمية. وتضم القضية أيضا حسام ناصر كامل ومحمد وبهنسي مسعد وفاطمة رمضان.

وهشام فؤاد، ناشط سياسي ومختص في الشأن العمالي رفيع المستوى، منذ أول لقاء له مع الحركة العمالية عام 1989 خلال اعتصام شركة الحديد والصلب عندما انضم لحركة التضامن مع العمال الذين اعتُقلوا على خلفية الاعتصام. ثم برز دور فؤاد عام 2006 مع بداية صعود الحراك الاجتماعي والعمالي، حيث عكف على تغطية أخبار إضراب شركة غزل المحلة واعتصام الضرائب العقارية وغيرها من الإضرابات العمالية التي شهدت صعوداً متواتراً في مواجهة سياسات نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك. كما كان لفؤاد دور كبير في دعم النقابات المستقلة منذ عام 2010، منذ تأسيس أول نقابة عمالية مستقلة في مصر، وهي نقابة «موظفي الضرائب العقارية» وكان رئيسها آنذاك القيادي العمالي كمال أبو عيطة، الذي شارك في مأدبة إفطار الأسرة المصرية، مع الرئيس السيسي. وشارك فؤاد في تأسيس اللجنة القومية للدفاع عن الفلاحين عام 1997 ضد قانون الإصلاح الزراعي، وكان له دور بارز في ظهور هذا الكيان للنور. كما شارك في تأسيس حركة «كفاية» المناهضة لحكم الرئيس المخلوع حسني مبارك والتي كانت ضد التوريث وكان أحد العناصر القيادية بها. ما يقال عن الصحافي هشام فؤاد، ودوره المهم في الحركة العمالية المصرية منذ نحو عشرين عاماً، ينطبق كذلك على الناشط السياسي والمحامي العمالي هيثم محمدين، عضو حركة الاشتراكيين الثوريين أيضاً، الذي ألقي القبض عليه في 11 مايو/أيار 2019، وما زال محبوساً حتى الآن رغم مرور عامين على حبسه احتياطياً. وفي 8 مارس/آذار 2021، صدر حكم قضائي بالإفراج عن محمدين وإبقائه تحت المراقبة؛ لكن ما أن أخلي سبيله حتى عرض في اليوم التالي مباشرة على نيابة أمن الدولة العليا ليواجه بالتهم نفسها، ولكن في قضية جديدة. ويواجه هيثم محمدين في القضيتين، اتهامات بث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالأمن القومي، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، ومشاركة جماعة إرهابية، ولا يزال محمدين محبوساً احتياطياً على ذمة القضيتين منذ القبض عليه في مايو/ أيار 2019. وألبلافت في يناير/كانون الثاني 2015، أن لجنة حصر أموال جماعة الإخوان المسلمين، التابعة لوزارة العدل، قررت التحفظ على أموال وممتلكات 112 شخصا، كان من ضمنهم اثنان من الاشتراكيين الثوريين، وهما هيثم محمدين وهشام عبد الرسول، أما والده فهو القيادي العمالي فوزي محمدين، وهو من القياديين العماليين الذين شاركوا في اعتصام عمال الحديد والصلب عام 1989، وكان له دور ونشاط سياسي وعمالي بارز. وكثيرا ما تعرض هيثم محمدين للاعتقال إذ جرى القبض عليه قبل ذلك في قضية «الأرض» بسبب مشاركته في احتجاجات رفض نقل تبعية جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية في 2016، ثم القي القبض عليه في قضية «معتقلي المترو» في 2018.

> تدوير قياديين عماليين في قضايا عدة لاستمرار سجنهم

تحقيق

مع الاحتفاء العالمي بيوم العمال، يعيش العمال الفلسطينيون، لا سيما في قطاع غزة، فصلاً جديداً من المعاناة تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع والتحكم في أرزاق الباحثين عن مصدر رزق في الأراضي المحتلة

سواعد غزة

أرزاق تهددها أهواء الاحتلال... بطالة وفقر

غزة ـ **علاء الحلو**

أجبر الحصار الإسرائيلي، المفروض على قطاع غزة منذ 16 عاماً، آلاف العمال إلى البحث على مضض عن مصدر رزق في الأراضي الفلسطينية المحتلة (إسرائيل)، ورغم ذلك، فإن هذا الوضع يبدو أيضاً رهينة أهواء الاحتلال، حتى أضحت لُقمة العيش التي يجلبها العُمال غير سائغة، إذ تخضع لتهديدات متواصلة بالتوقف، وذلك وفقاً للقرارات الإسرائيلية، التي ترتبط على الدوام بالمزاج العام.

كما يرفض الاحتلال الإسرائيلي إطلاق اسم «عامل» على حملة التصاريح من قطاع غزة، بهدف عدم الالتزام بدفع حقوقهم المالية والعُمالية، فيما لا يزال العُمال يعانون من انتهاكات في العمل، وتهديد متواصل بقطع أرزاقهم، وفقاً للتطورات الميدانية.

وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في مايو/ أيار الماضي، قدمت إسرائيل آلاف تصاريح العمل لفئات محددة في إطار التفاهمات مع الفلسطينيين، تحت بند «تصريح تاجر» أو «حاجات اقتصادية»، وهو ما يحرم حملة هذه التصاريح جميع حقوقهم العمالية. يقول الخبير الاقتصادي أسامة نوفل إن الاحتلال أصدر نحو 15 ألف تصريح، منها حوالي 3 آلاف تصريح للتجار، و12 ألف تصريح للعُمال، لافتًا إلى أنه رغم قسوة هذا الوضع، إلا أن هناك أثراً إيجابياً لدخل العُمال على الدخل المحلي، والذي ينعكس على الحركة الاقتصادية في القطاع عبر تعزيز القدرة الشرائية، وتوفير السيولة النقدية لدى المواطنين.

ويعود عمال غزة بمتوسط دخل يومي يقارب 100 دولار أميركي، وفقًا لقول نوفل، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن الدخل المتأتي من العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة مهم، ويعمل على خفض نسبة الفقر والبطالة، التي وصلت إلى نسب غير مسبوقة، فيما «يطمح قطاع غزة لزيادة عدد العُمال إلى 30 ألفاً، لكن الجانب الإسرائيلي يراوغ من خلال خفض النسب وتركها متذبذبة وفقًا لأهوائه، وذلك عبر استخدام قرار وقف خروج العمال من حاجز إيرز (بيت حانون) بناء على أي تطورات».

تصاريح العُمال تولم الاقتصاد الفلسطيني

ويغلق الاحتلال الإسرائيلي الباب في وجه 12 ألف عامل من غزة وفقًا لأهوائه، عند أي توتر يسود الغلاف، أو أي مُمارسات عدائية ضد قطاع غزة، قاصدًا بذلك أن يكون ملف تصاريح عُمال غزة اليد التي تؤلم الاقتصاد الفلسطيني. وقبل الحصار الإسرائيلي على غزة وأنتفاضة الأقصى عام 2000، كان إجمالي العاملين داخل الأراضي المحتلة يصل إلى 90 ألف عامل يساهمون بنحو 30% من الاقتصاد المحلي. ويقول الخبير الاقتصادي عمر شعبان، لـ«العربي الجديد»، إن فتح مجال العمل في إسرائيل يحمل تداعيات ايجابية عديدة، من أهمها أنه يؤشر إلى عوامل الاستقرار، والمصالح المشتركة لجميع الأطراف، بإحداث حالة من تخفيف الضائقة الاقتصادية والتي تشكل أحد أهم عوامل التوتر. وعلى الرغم من اقتناع شعبان بأن عدد 12 ألف عامل يعتبر رقمًا قليلاً، إلا أنه لا يمكن التقليل من تأثيره، إذ «يصل الدخل اليومي إلى 4 ملايين شيكل، حيث يتراوح متوسط الأجور في إسرائيل من 10 إلى 15 ضعفاً، مقارنة بالأجور التي يتلقاها العُمال في غزة بفعل سوء الأحوال الاقتصادية».

> البطالة بين الشباب في غزة تصل إلى 60% والفقر يتجاوز 80%

> أكثر من 80% من أهالي القطاع يعتمدون على المساعدات

ارتفاع حركة المشتريات في الأسواق

ويمثل الدخل اليومي لعُمال غزة أحد مصادر التدفق النقدي للاقتصاد، وفق قول الخبير الاقتصادي شعبان، الذي يؤكد أنه ومنذ فتح سوق العمل بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة في شهر مايو/ أيار 2021، لوحظ تغيير في النشاط الاقتصادي بشكل إيجابي، وعلى حركة المشتريات في الأسواق، كذلك على الأنشطة الاجتماعية، مثل ارتفاع نسب الزواج.

ويرى شعبان أن حل مشكلة غزة بشكل أساسي يتمثل في فتح مجال العمل في إسرائيل، حيث تندرج كل المساعدات التي تصل إلى غزة تحت بند الإغاثة، ورفع أعداد العُمال من 30 إلى 50 ألف عامل، بهدف حصول تحسن ملموس في قطاع غزة الذي يعاني من المشاكل السكانية وارتفاع نسب البطالة. ولفت إلى ضرورة عدم الاكتفاء بتصدير خدمة العمل مقابل المال إلى إسرائيل فقط، وإنما فتح المجال لتصديرها إلى الخليج وتركيا وماليزيا، على اعتبار أنها من الوسائل التي تشكل مصدراً أساسياً للدخل القومي ودعم الموازنة. بدوره، يبين الخبير الاقتصادي معين رجب أن البطالة والتشغيل من أبرز القضايا التي تمثل تحدياً كبيراً للاقتصاد الفلسطيني، مشيراً إلى أن التوجه إلى سوق العمل داخل الخط الأخضر يعطي قدراً من تحسين الوضع، في ظل البطالة العالية، التي وصلت إلى 50% على الأقل، وتزيد بين الشباب إلى 60% أو أعلى، فيما تجاوزت نسبة الفقر 80%.

فروق كبيرة في الأجور

ويؤكد رجب لـ«العربي الجديد» أن دخول الآف العمال إلى الجانب الإسرائيلي أحدث تحسناً نوعياً، حيث انتقلت شريحة من عداد المتعطلين إلى المشتغلين، أو من عداد الذين يحصلون على أجور متدنية إلى أجور مرتفعة، مبيناً أنه يفيد على مستوى أسرة العامل، والمحيطين به، وبالتالي على مستوى الاقتصاد، إذ يندرج دخله في عداد الناتج المحلي الإجمالي، خاصة مع وجود فروق كبيرة في الأجور، بين غزة التي تعاني الفقر، وبين العمل داخل الأراضي المحتلة.

وعلى الرغم من أهمية العمل داخل إسرائيل في تحسين الوضع التشغيلي، إلا أن رجب يرى أنه ليس علاجًا، وليس كافيًا، ولا يجب الاعتماد عليه كحل جذري، «خاصة أن إسرائيل تتحكم في الأعداد من وقت لآخر، كذلك تُخضع تلك الشريحة إلى المزاج العام، وتجعلهم في حالة أرق وقلق متواصلة، قد تؤثر بالأساس على الية صرفهم أموالهم، بناء على عدم ثقتهم بمصير العمل في الفترات القادمة، وتقنين الإنفاق، وبالتالي انعكاس ذلك على الاقتصاد الفلسطيني».

ويأمل الخبير الاقتصادي أن يكون هناك توسع في أعداد العُمال، إلا أنه وفي الوقت ذاته يؤكد على أهمية إيجاد حلول جذرية، والاعتماد على وسائل أخرى أكثر ضماناً لتحسين الواقع الاقتصادي تتمثل في الاعتماد على الذات، عبر تشجيع المنتج المحلي، والتحول من بلد مستهلك إلى بلد منتج. وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (حكومي)، فإن إجمالي عدد العاملين في القطاعات الحكومية والخاصة والشركات و«أونروا» يقدّر بنحو 278 ألف عامل في غزة، فيما يقدّر عدد العاطلين عن العمل بنحو 270 ألف عامل. ويعتمد أكثر من 80% من أهالي قطاع غزة على المساعدات الإنسانية، وفقاً لأمم المتحدة، بعد سنوات من الحصار والحروب المتكررة، وبتسبب حصولهم على المساعدات النقدية في تحريك عجلة الاقتصاد بشكل مؤقت، فيما يؤثر تأخرها على إقبال المواطنين، فيعاود البطء مجدداً.

استهداف الصيادين والمزارعين

قال سامي العمصي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قطاع غزة، إن عمال القطاع يعيشون تحت وطأة الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة منذ 16 عاماً «في أبشع جريمة عقاب جماعي لم يشهد العالم مثلها». وأشار العمصي في تقرير للاتحاد، أمس، عشية يوم العمال العالمي، إلى أن أعداد المتعطلين عن العمل في القطاع وصلت إلى أكثر من 250 ألف عامل، وبلغت نسبة البطالة 55%، فيما بلغت نسبة الفقر قرابة 80%، ولا زال الآلاف ينضمون إلى جيش البطالة كل مرة. في قطاع الصيد البحري، رصدت نقابات العمال أكثر من عشرين حالة إطلاق نار شهرية من قبل قوات الاحتلال على الصيادين بهدف تفريغ البحر منهم. كذلك وضع الاحتلال، وفق التقرير، قطاع الزراعة، الذي يُعد أحد أعمدة الاقتصاد الفلسطيني ويشغل نحو 40 ألف مزارع، على مجهر الاستهداف في فترات مختلفة من العام، من خلال تجريف الأراضي المستمر وحرق ورش المبيدات السامة وفتح السدود والعبّارات وقصف الأراضي الزراعية وإطلاق النار اليومي عليهم خلال توجههم إلى أعمالهم.

الحصار الإسرائيلي يفاقم البطالة والأوضاع الاقتصادية في غزة (عبد الحكيم أبو رياش)

30 %

قبل الحصار الإسرائيلي على غزة وانتفاضة الأقصى عام 2000، كان إجمالي العاملين داخل الأراضي المحتلة يصل إلى 90 ألف عامل يساهمون بنحو 30% من الاقتصاد المحلي في القطاع.